العرب
الأربعاء 2021/11/24
السنة 44 العدد 12250

الشيخ صباح الخالد الصباح أمام اختبار تشكيل حكومة كويتية لا تستفز المعارضة

ضم نواب للفريق الحكومي أحد الخيارات لضمان ولاية جديدة أقل صخبا

أعيد تكليف الشيخ صباح الخالد الأحمد الصباح بتشكيل حكومة كويتية جديدة، مثلما كان متوقعا، وسط تشاؤم البعض حيال رجاحة استمرار الرهان على الشيخ صباح في ضوء التوترات السابقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الكويت - ربطت أوساط نيابية كويتية تحفظ أعضاء مجلس الأمة على إبداء موقف حيال إعادة تكليف الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح رئيسا للوزراء، بانتظار ما ستسفر عنه المشاورات لتشكيل الحكومة.

وقالت الأوساط إن اختيار الفريق الحكومي المقبل سيكون الاختبار الأول للشيخ صباح الخالد، وسيحدد على نحو بعيد شكل العلاقة المستقبلية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتي شهدت خلال الأشهر الماضية توترات أفضت إلى حالة من الشلل السياسي.

وذكرت الأوساط أن عددا من الأسماء التي سبق أن تقلدت مناصب وزارية هي محل تحفظات كثيرة من النواب، وبالتالي فإن عودتها سيعني الإبقاء على الأزمة قائمة بين النواب والحكومة.

وأُعيد الثلاثاء تعيين الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بتشكيل ثالث حكومة للإمارة هذا العام، والرابعة له منذ العام 2019.

وأفادت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" بأن الشيخ صباح أُعيد تعيينه بموجب مرسوم أميري أصدره ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح، الذي أسندت له قبل أيام بعض الصلاحيات الدستورية في ضوء حديث متزايد عن الوضع الصحي للأمير نواف الأحمد الجابر الصباح.

وكان الشيخ نواف الأحمد الصباح منح الأسبوع الماضي بعض واجباته الدستورية الرئيسية إلى ولي العهد، خليفته المعين، ومنها اختيار رئيس الوزراء وأداء مجلس الوزراء لليمين.

وقبل القيام بذلك، قبل الأمير نواف استقالة الحكومة ضمن سلسلة إجراءات لإنهاء أزمة استمرت شهورا بين الحكومة ونواب المعارضة. كما أصدر عفوا عن معارضين سياسيين لنزع فتيل الخلاف.

الشيخ صباح الخالد يسير على خيط مشدود في علاقته بمجلس الأمة

وكان عدد من نواب المعارضة أرادوا استجواب الشيخ صباح في قضايا عديدة، منها التعامل مع جائحة فايروس كورونا والفساد، على الرغم من منحه حصانة مؤقتة من الاستجواب في مارس.

وشلّ ذلك الخلاف العمل التشريعي وتسبب في عرقلة جهود الإصلاح المالي، بما في ذلك قانون الديون الذي سيسمح للكويت بالاستفادة من الأسواق الدولية.

مرزوق الخليفة

لا تعاون مع الشيخ صباح طالما لا يزال جزءا من المنظومة المدمرة

ويرجح مراقبون أن يعمد الشيخ صباح الخالد الصباح إلى عرض حقائب وزارية على عدد من النواب، في محاولة منه لتعزيز الكتلة النيابية الموالية للحكومة داخل مجلس الأمة، وأيضا لتكريس حالة الانقسام التي طفت مؤخرا على السطح في صفوف الكتلة المعارضة.

وكان الشيخ صباح الخالد حاول خلال جولة الحوار الوطني التي عقدت في سبتمبر الماضي بدعوة من الأمير نواف، جس نبض عدد من النواب، للدخول في الطاقم الحكومي، حيث أبدى عدد منهم عدم ممانعته لذلك، ما تسبب في خلافات في صفوف نواب المعارضة.

ويرى المراقبون أن انضمام نواب إلى الفريق الحكومي لا يعني أن الأمور ستجري بسلاسة بالنسبة للحكومة، خصوصا وأن هناك العديد من الملفات الخلافية التي تعيق التفاهم بين المؤسستين، لعل أهمها قضايا الفساد التي لا تزال مفتوحة وسيسعى عدد من أعضاء المجلس لإثارتها مجددا.

وقال عضو مجلس الأمة مرزوق الخليفة في وقت سابق إن "عودة الشيخ صباح الخالد إلى رئاسة الحكومة ستعيدنا إلى المربع الأول، فلا تعاون معه طالما كان ولا يزال جزءا من المنظومة المدمرة التي قادها رئيس الوزراء السابق ولا تزال الكويت تدفع ثمنها وتعيش نتائجها الوخيمة".

وغرّد ناشط كويتي على تويتر قائلا إن "إعادة تكليف الشيخ صباح ستعيد للمشهد أزمات الحكومة الماضية والتي بدأت منذ الجلسة الأولى لها في مجلس الأمة، وتصاعدت حد احتلال مقاعدها من قبل النواب وعدم حضورها في الكثير من الجلسات، وسجلت سابقة إذ حضرت في قاعة مجاورة في بعض الجلسات المهمة".

ويقول متابعون للشأن الكويتي إن الشيخ صباح سيكون أمام تحديات كبيرة خلال الولاية الجديدة بدءا باختيار وزراء ذوي كفاءات، تقطع مع سياسة المحاباة، وصولا إلى طرح خارطة طريق واضحة المعالم حول كيفية مواجهة الأعباء الاقتصادية التي ترزح تحتها الإمارة الخليجية.

ولا يخفي هؤلاء تشاؤمهم، خصوصا حيال العلاقة المستقبلية بين الحكومة ومجلس الأمة، لاسيما وأن هناك من النواب من بدأ منذ فترة في "استلال سيفه التشريعي" تحضيرا لمقارعة جديدة، الأمر الذي قد ينتهي إلى استقالة جديدة للحكومة وحل البرلمان.

ويحظى مجلس الأمة الكويتي بنفوذ كبير، مقارنة بالهيئات المماثلة في دول الخليج الأخرى، حيث يُسمح له بتمرير القوانين وعرقلتها واستجواب الوزراء والتصويت بحجب الثقة عن كبار المسؤولين الحكوميين.

الكويت تعتزم إلغاء نظام الكفيل لجذب المستثمرين

الكويت - بدأت الكويت مسارا لإعادة هيكلة سوق الشغل، عبر تقليص أعداد العمالة الهامشية، في مقابل استقطاب المستثمرين الأجانب من خلال طرح حزمة من الامتيازات، أسوة بعدد من الدول الخليجية الأخرى.

وذكرت مصادر إعلامية كويتية الثلاثاء أن الحكومة تعتزم منح إقامات للمستثمرين الوافدين وأصحاب المشاريع تتراوح مدتها بين 5 و15 سنة، مع توجه لإلغاء نظام الكفيل المثير للجدل.

ونقلت صحيفة "القبس" عن مصدر مطلع قوله إن الحكومة تتجه لتعديل نظام الإقامات وأذونات العمل وتنويع أشكال الإقامة دون الحاجة إلى نظام الكفيل، وذلك لبعض الوافدين الذين يخدمون الاقتصاد الوطني.

وأشار المصدر إلى أن الحكومة دعمت الفكرة جديا خلال الفترة الأخيرة، عبر تحديد بعض المستفيدين من نظام الإقامات الجديد.

ويعاني الاقتصاد الكويتي من إخلالات هيكلية كبيرة، باتت مع جملة من العوامل الأخرى كتذبذب أسعار النفط وجائحة كورونا تشكل عنصرا ضاغطا عليه.

ويستهدف النظام الجديد أصحاب الاستثمارات الراغبين في تنفيذ مشاريع داخل البلاد أو أصحاب المشاريع القائمة، الذين يحملون إقامات وفق النظام الحالي، وسيجري منحهم إقامات تصل مدتها إلى 15 عاما على كفالة الدولة.

وقال المصدر إن الخطوة ستعزز جذب الاستثمارات الخارجية وستدعم حرية حركة أصحاب الشركات.

ومن المرجح أن يجري فصل المستثمرين في نظام منح الإقامات عن الهيئة العامة للقوى العاملة، ومنحهم إقامات خاصة بهم، وفق لوائح وإجراءات قانونية ستُقر قريبا. لكن المصدر لفت إلى أن هذا التوجه "لا يزال قيد البحث في الجهات ذات العلاقة، وعلى رأسها وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة".

ويأتي هذا التوجه في وقت بدأت الكويت في عملية لتخفيف أعداد العمالة الهامشية، في محاولة لتقليص النفقات الحكومية، وإن كان خبراء اقتصاديون يرون أن هذه الخطوة لها مفاعيل سلبية بالنسبة للعديد من القطاعات الحيوية، لاسيما العقارات.

وأبعدت السلطات الكويتية نحو 316.700 ألفا من جنسيات مختلفة إلى خارج البلاد، بعدما أسقطت عنهم إقاماتهم، وذلك في الفترة الممتدة من يناير الماضي وحتى نوفمبر الحالي.

وكشفت مصادر مطلعة مؤخرا أن "الأشخاص الذين تم إبعادهم يعملون في كل من القطاع الخاص، الحكومي، العمالة المنزلية، والعمل الحر (دون كفيل)".

وأوضحت المصادر لوسائل إعلام محلية أن غالبية الأشخاص الذين تم إبعادهم كانوا من دولة عربية، ومن دولة آسيوية لها جالية كبيرة داخل البلاد، ودولتين آسيويتين أخريين.

وأشار أحد المصادر إلى أن أعدادا لا يستهان بها سقطت إقاماتهم بسبب عدم الانتباه إلى صلاحية جواز السفر وهم خارج البلاد. وأضاف "هناك أعداد كبيرة صرفوا من العمل، أو قاموا بتسفير عائلاتهم إلى الخارج والبقاء داخل البلاد لتقليص مصروفاتهم".

ولطالما أثارت العمالة الوافدة ضجة في الكويت، حيث تتباين المواقف بين ضرورة تقليص أعدادها، ويقول أصحاب هذا الرأي إنها تحولت إلى عبء اقتصادي، في المقابل يرفض كثيرون هذا التوجه معتبرين أن العمالة الوافدة تشكل عصب اقتصاد البلاد.

ويرى مراقبون أن الموقف الرافض للعمالة الوافدة لا يخلو من نظرة عنصرية في الكثير من الأحيان، وهو ما ترجمته المناكفات التي حصلت في أكثر من مرة بين الكويتيين والمصريين.

بقاء المحافظ بن عديو يهدد بانفجار الوضع في شبوة

صنعاء - تعالت الأصوات بالفترة الأخيرة في محافظة شبوة جنوب شرقي اليمن، تطالب بإقالة المحافظ محمد صالح بن عديو في ظل اتهامات تلاحق الرجل بخدمة مصالح جماعة الإخوان الممثلة في حزب الإصلاح على حساب السكان، وفي انتشار مظاهر الفساد، وهدر موارد المحافظة، التي كانت تصنف كإحدى أثرى المحافظات اليمنية.

ولا يبدو أن السلطة الشرعية التي يترأسها عبدربه منصور هادي في وارد الإصغاء لمطالب أهالي شبوة، الأمر الذي ينذر بتصعيد في المحافظة.

تصاعدت المطالبات في الفترة الأخيرة بإقالة محافظ شبوة محمد صالح بن عديو

ويقول متابعون إن تمسك السلطة الشرعية بالمحافظ الحالي يعكس واقع أن سلطة القرار داخل الشرعية هي بيد جماعة الإخوان التي لن تجد أفضل من صالح بن عديو لتمرير أجندتها في المحافظة.

وسبق وأن هاجم الزعيم القبلي عوض بن الوزير العولقي خلال تجمع ضم المئات من أبناء ووجهاء شبوة، المحافظ بن عديو، داعيا إلى ضرورة تعيين "محافظ يلمّ الصف الشبواني جميعا بكافة مكوناته السياسية والاجتماعية والقبلية وجميع شرائح المجتمع".

ويقول نشطاء إن عمليات الاعتقال واستهداف الأصوات المعارضة لهيمنة جماعة الإخوان، بلغت في الفترة الأخيرة مستوى خطيرا.

وحتى الثلث الأول من العام الجاري، كشفت إحصاءات تناقلتها وسائل إعلام محلية أنّ أجهزة الأمن داخل المحافظة اعتقلت نحو 700 شخص، مرجحة أن تكون هذه الحصيلة أكبر من ذلك بكثير بالنظر إلى أنّ هناك حالات لا يعرف عنها شيء.

وتسيطر جماعة الإخوان منذ العام 2019 على محافظة شبوة، وقامت الجماعة في سبتمبر الماضي بتسليم عدد من المناطق للمتمردين الحوثيين، الأمر الذي رفع من منسوب التوتر داخل المحافظة، ما ينذر بإمكانية عودة الصدامات في المحافظة.

ويرى مراقبون أن إصرار السلطة على إبقاء بن عديو قد يعجل بهذا السيناريو، في وقت تبدو السلطة في أمس الحاجة لتوحيد الصف في مواجهة التحدي الحوثي.

مظاهرات السليمانية تحرج سلطة إقليم كردستان العراق

السليمانية (العراق) - شهدت محافظة السليمانية لليوم الثالث على التوالي تظاهرات احتجاجية للآلاف من الطلاب شارك فيها مواطنون للتنديد بالوضع الاقتصادي، وسط مخاوف من تمددها إلى باقي أنحاء إقليم كردستان في شمال العراق.

وتؤثر هذه الاضطرابات والتفاوتات الاجتماعية الشديدة على صورة إقليم كردستان الذي يحاول أن يظهر كملاذ للاستقرار والازدهار الاقتصادي في عراق قوضته الحروب والنزاعات المتكررة.

وأضرم محتجون غاضبون الثلاثاء النار في مقر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (الحزب المهيمن) داخل مدينة السليمانية.

وذكر شهود عيان أن "الاحتجاجات التي نظمها طلبة جامعة السليمانية منذ ثلاثة أيام تطورت بانضمام مواطنين من خارج الجامعة، للتنديد بالوضع الاقتصادي العام في المحافظة".

ويطالب المتظاهرون بإعادة دفع مخصصات شهرية بما بين 40 و66 دولارا كانت تمنح للطلبة ولكن تم تعليقها منذ عام 2014 بعد انهيار أسعار النفط العالمية وإثر خلافات حول الميزانية بين كردستان وحكومة بغداد.

وأوضح الشهود أن "عشرات المتظاهرين، بينهم طلاب جامعيون، أضرموا النيران في مقر الاتحاد الوطني الكردستاني وسط المدينة".

وأشاروا إلى أن "الوضع في مدينة السليمانية متوتر حيث تحاول قوات الأمن السيطرة على الأوضاع قبل خروجها عن السيطرة". وتابع الشهود أن "مئات المتظاهرين أغلقوا بعد ظهر الثلاثاء الطريق الرئيسي المؤدي إلى مطار السليمانية الدولي".

وقال أحد المتظاهرين رافضا الكشف عن هويته "نحن كطلاب نتظاهر بسبب انقطاع المخصصات التي مرت عليها ستة أعوام".

وأضاف "نحن في أمس الحاجة إلى هذا المبلغ الصغير، يوجد بين زملائنا طلاب غير قادرين على السفر إلى منازلهم في الأقضية والنواحي بسبب عدم توفر مبلغ كاف لذلك". وتابع "لدينا طلاب آخرون ليس بمقدورهم تناول ثلاث وجبات في اليوم".

بدورها قالت سارة قادر، وهي تعد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة السليمانية قسم الإعلام، إن "طلبات المتظاهرين شرعية، فالطلاب يعانون من الوضع الاقتصادي الصعب ومن واجب الحكومة أن تستجيب لمطالبهم".

وكشف مصدر في وزارة التعليم العالي في كردستان مفضلا عدم الكشف عن هويته أن الوزارة بحاجة إلى 70 مليار دينار (46 مليون دولار) سنويا لتغطية مخصصات الطلبة البالغ عددهم أكثر من 135 ألف طالب في عموم إقليم كردستان. وأضاف أن على وزارة مالية الإقليم تخصيص هذا المبلغ لوزارة التعليم.

وسبق أن شهدت السليمانية في ديسمبر الماضي احتجاجات مماثلة على تردي الأوضاع الاقتصادية في الإقليم وتأخر صرف رواتب الموظفين العموميين، في ظل خلافات مع بغداد حول إدارة الثروة النفطية وتوزيع إيراداتها.

وتخلل تلك الاحتجاجات إضرام النيران في مكاتب أحزاب ومؤسسات تابعة للدولة في عدة مدن وبلدات بالمحافظة ذاتها.

وتدفع الظروف القاسية التي يعاني منها العراقيون عموما، وسكان إقليم كردستان على وجه الخصوص، إلى موجات هجرة متكررة تسببت آخرها في أزمة دولية بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي الذي اتهم مينسك باستدراجهم لإغراقه بالمهاجرين.

ويرى مراقبون أن الأزمة الاقتصادية في كردستان العراق لا تقف أسبابها عند أعتاب الخلافات بين سلطة الإقليم والحكومة المركزية، بل أيضا هناك حالة من الفساد المستشري في الإقليم، حيث يحظى المنتمون إلى الأحزاب الكبرى بامتيازات في التشغيل وفي الحصول على منح وفي المقابل تعاني الأغلبية من ارتفاع معدلات البطالة.

ويهيمن كل من الحزب الوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني على الحياة السياسية في إقليم كردستان العراق.

مخاوف من تمدد مظاهرات السليمانية إلى باقي أنحاء الإقليم